مصرف عجمان (ش.م.ع.)
(شركة مساهمة عامة)

البيانات المالية المرحلية للفترة من
٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

البيانات المالية المرحلية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

	الصفحات
تقرير المراجعة	١
الميزانية العمومية المرحلية	٢
بيان الدخل المرحلي	٣
البيان المرحلي للتغيرات في حقوق الملكية للمساهمين	٤
بيان التدفقات النقدية المرحلي	٥
إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية	٦ – ٢١

برايس ووترهاوس كوبرز

برايس ووترهاوس كوبرز
الطابق ٤٠، مكاتب أبراج الإمارات
ص.ب: ١١٩٨٧، دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٠٤٣١٠٠ ٤(٠) ٩٧١+
فاكس: ٣٣٠٤١٠٠ ٤(٠) ٩٧١+
البريد الإلكتروني: pwc.emirates@ae.pwc.com

تقرير المراجعة إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة في مصرف عجمان (ش.م.ع.)

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرحلية المرفقة لمصرف عجمان (ش.م.ع.) ("المصرف") كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ والبيانات المرحلية للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. تعد الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تنحصر مسؤوليتنا في إصدار استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناءً على عملية المراجعة التي قمنا بها.

نطاق المراجعة

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لمهام المراجعة رقم ٢٤١٠، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنجزة من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من القيام بالاستفسارات بشكل رئيسي من الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وكذلك تطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. يقل نطاق عملية المراجعة بشكل كبير عن نطاق عملية التدقيق المنجزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي فهي لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا أصبحنا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في عملية التدقيق، وبالتالي لا نبدي الرأي الذي ينتج عن التدقيق.

الاستنتاج

استناداً إلى عملية المراجعة التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لا توفر نظرة صحيحة وعادلة للمركز المالي للمصرف كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

برايس ووترهاوس كوبرز
٢ نوفمبر ٢٠٠٩

بول سودابي
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٣٠٩
دبي، الإمارات العربية المتحدة

الميزانية العمومية المرحلية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

	إيضاحات	ألف درهم
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤	٦٥,١٤٨
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	٥	١,٥٦٢,٥٤٨
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لحين استحقاقها	٦	٤٢,٩٩٧
ممتلكات ومعدات	٧	٥٩,٥٠٩
موجودات أخرى	٨	٢٧,٨٦٧
مجموع الموجودات		١,٧٥٨,٠٦٩
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		
المطلوبات		
مستحق للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٤	٢١,٨٠٥
ودائع العملاء	٩	٦٨٣,٥١٢
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف	١٠	٢٧,٥٠٠
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين		١,٥٢٩
مطلوبات أخرى	١١	٥٣,١٩٠
مجموع المطلوبات		٧٨٧,٥٣٦
حقوق الملكية للمساهمين		
رأس المال	١٢	١,٠٠٠,٠٠٠
صافي الفائض من الطرح العام الأولي	١٤	١,٩٣٦
عجز محتجز		(٣١,٤٠٣)
مجموع حقوق الملكية للمساهمين		٩٧٠,٥٣٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين		١,٧٥٨,٠٦٩

تم إعتماد هذه البيانات المالية المرحلية بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٩ ووقعها بالنيابة عن مجلس الإدارة كل من:

.....
رئيس مجلس الإدارة

.....
الرئيس التنفيذي بالوكالة

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

بيان الدخل المرحلي
للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

	إيضاحات	فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الإيرادات			
إيرادات من استثمار في أدوات التمويل الإسلامي	١٥	١٦,٢٨٦	٩٥,٦٢٣
إيرادات من أوراق مالية استثمارية		٣,٨٧٧	٨,٣٦٧
إيرادات الرسوم وإيرادات أخرى		٢,٠٦٧	٣,٩٥٢
		٢٢,٢٣٠	١٠٧,٩٤٢
حصة المودعين من الأرباح		(٣,٨٤٧)	(٧,٩١٤)
صافي الإيرادات		١٨,٣٨٣	١٠٠,٠٢٨
المصاريف			
تكاليف الموظفين	١٦	(١٧,٠٤٠)	(٨٢,٦١٣)
مصاريف عمومية وإدارية	١٧	(٧,٦٠٨)	(٤١,٣١٢)
الاستهلاك	٧	(٢,٩٥٠)	(٧,٠٠٦)
رسوم الانخفاض للخسائر الائتمانية		(٥٠٠)	(٥٠٠)
خسارة الفترة		(٩,٧١٥)	(٣١,٤٠٣)
خسارة السهم الواحد – أساسي	٢٠	(٠,٠١) درهم	(٠,٠٣) درهم

تشكل الإيضاحات المرفقة من ٦ إلى ٢١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المرحلية

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

البيان المرحلي للتغيرات في حقوق الملكية للمساهمين
للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

	رأس المال ألف درهم	صافي الفائض من الطرح العام الأولي ألف درهم	عجز محتجز ألف درهم	المجموع ألف درهم
أسهم مصدرة (إيضاح ١٢)	١,٠٠٠,٠٠٠	–	–	١,٠٠٠,٠٠٠
الفائض من الطرح العام الأولي (إيضاح ١٤)	–	١,٩٣٦	–	١,٩٣٦
خسارة الفترة	–	–	(٣١,٤٠٣)	(٣١,٤٠٣)
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٣٦	(٣١,٤٠٣)	٩٧٠,٥٣٣

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

بيان التدفقات النقدية المرحلي للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

	ألف درهم
أنشطة العمليات	
خسارة الفترة	(٣١,٤٠٣)
تعديلات بسبب:	
الاستهلاك	٧,٠٠٦
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١,٧٨٢
مخصص منافع الموظفين	٦,٥١٦
مخصص الانخفاض	٥٠٠
	(١٥,٥٩٩)
التغيرات في موجودات ومطلوبات العمليات:	
استثمار في أدوات التمويل الإسلامي	(١,٥٦٣,٠٤٨)
وديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	(٤٨,٢٢٢)
موجودات أخرى	(٢٧,٨٦٧)
ودائع العملاء	٦٨٣,٥١٢
اكتتابات البنوك	٢٧,٥٠٠
مطلوبات أخرى	٤٦,٦٧٤
مبالغ مالية موظفة من مصارف	(٢٥٣)
صافي النقد المستخدم في أنشطة العمليات	(٨٩٧,٣٠٣)
أنشطة الاستثمار	
شراء ورقة مالية استثمارية	(٤٢,٩٩٧)
شراء ممتلكات ومعدات	(٦٦,٥١٥)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(١٠٩,٥١٢)
أنشطة التمويل	
أسهم مصدرة	١,٠٠٠,٠٠٠
صافي الفائض من الطرح العام الأولي	١,٩٣٦
صافي النقد الناتج عن أنشطة التمويل	١,٠٠١,٩٣٦
صافي الزيادة في النقد ومرادفات النقد	(٤,٨٧٩)
نقد ومرادفات نقد في نهاية الفترة (إيضاح ٤)	(٤,٨٧٩)

مصرف عجمان (ش.م.ع.)

إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية للفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩

١ التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف عجمان (ش.م.ع.) ("المصرف") كشركة مساهمة عامة. العنوان المسجل للمصرف هو المنطقة الحرة في عجمان، بناء ج، الطابق ١٣، شارع الميناء، ص.ب ٧٧٧٠، عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة. تأسس المصرف بشكل قانوني بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٠٨، وتم تسجيله لدى هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة") بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨، وحصل على رخصة من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعمل كمركز رئيسي بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٨. بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٨، حصل المصرف على رخصة مصرفية للفرع من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وباشر العمليات بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في القيام بالأنشطة المصرفية وأنشطة التمويل والاستثمار من خلال أدوات إسلامية متنوعة مثل المرابحة والوكالة والصكوك والإجارة. يسبتمبر المصرف أنشطة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ووفقاً لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف.

بالرغم من أن المصرف باشر العمليات في سنة ٢٠٠٨، فقد باشر بإنفاق مصاريف ما قبل التشغيل اعتباراً من ٨ يناير ٢٠٠٧ وبالتالي، تشتمل هذه البيانات المالية المرحلية على مصاريف ما قبل التشغيل المنفقة منذ ذلك التاريخ.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بواسطة المصرف في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية مبينة أدناه:

أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المرحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إن إعداد البيانات المالية المرحلية بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية، كما يقتضي أيضاً من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية لهذه البيانات المالية ضمن السياسات المحاسبية ذات العلاقة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الصادرة التي لم تصبح سارية حتى الآن

تعد المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية على المعايير القائمة، والتي تم إصدارها، إلزامية للفترات المحاسبية للمصرف اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ، والتي لم يقم المصرف باتباعها في وقت مبكر.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ – "الأدوات المالية – إفصاحات" (تعديل)، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ – "قطاعات العمليات" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ (تعديل)، "تكاليف القروض" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ (تعديل)، "الدفعات التي تستند إلى أسهم" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (تعديل)، "عرض البيانات المالية"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ (تعديل)، "الأدوات المالية: العرض"، والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ (تعديل)، "الاستثمارات في الشركات الزميلة" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢، "الأدوات المالية: العرض" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، "الأدوات المالية: الإفصاحات") (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ (تعديل)، "الانخفاض في قيمة الموجودات" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ (تعديل)، "الموجودات غير الملموسة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (تعديل)، "الأدوات المالية: الاحتساب والقياس" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).

- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١ (تعديل)، "الحصص في الائتلافات المشتركة" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ (تعديل)، "العقارات الاستثمارية" (والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦) (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ (تعديل)، "اندماجات الأعمال" والتعديلات الناتجة عنه على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، "الاستثمارات في الشركات الزميلة" والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣١، "الحصص في الائتلافات المشتركة"، ويسري بأثر مستقبلي على اندماجات الأعمال التي يكون فيها تاريخ الامتلاك في بداية فترة التقارير السنوية الأولى في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ (تعديل)، "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة"، (والتعديل الناتج عنه على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١، "اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة") (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧ (المعدل)، "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩).
- التفسير رقم ١١ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ – معاملات أسهم الخزينة والمجموعة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٧).
- التفسير رقم ١٣ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "برامج ولاء العملاء"، (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٨).
- التفسير رقم ١٤ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ – السقف على أصل منافع محددة، متطلبات الحد الأدنى من التمويل وتفاعلها" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٨).
- التفسير رقم ١٢ الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، "ترتيبات امتياز الخدمة" (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٠٩).

قامت الإدارة بتقييم أثر المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المذكورة أعلاه على المعايير الصادرة على البيانات المالية المرحلية للمصرف وخلصت إلى أنها إما لا تتصل بالبيانات المالية المرحلية للمصرف أو لن يكون لها أثر جوهري عليها، باستثناء التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، والذي سيؤثر على عرض بيان التغيرات في حقوق الملكية وعلى الدخل الشامل وكذلك المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨. لا يؤثر هذا التعديل على احتساب أو قياس أو الإفصاح عن بعض المعاملات والأحداث الأخرى المطلوبة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى. سوف يتم إظهار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ في البيانات المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

عملات أجنبية

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية المرحلية للمصرف باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل المصرف ضمنها ("العملة الوظيفية"). البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمصرف.

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية الناشئة بعملات أجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. يتم احتساب الفروقات الناتجة عن الصرف في بيان الدخل.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

كافة الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي هي أدوات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في سوق نشطة. وتنشأ هذه الاستثمارات عندما يقوم المصرف بتقديم مبالغ مالية بشكل مباشر إلى المدين دون وجود نية للمتاجرة بالأدوات المالية. يتم قياس الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة ويتم إدراجها صافية من المخصصات المرصودة للانخفاض في القيمة.

عقد المرابحة هو عقد بيع بين المصرف وعميله لبيع بضائع بسعر يشتمل على هامش ربح متفق عليه بين كلا الطرفين. ينطوي أسلوب التمويل هذا على شراء بضائع بواسطة المصرف حسب طلب العميل ويتم بيعها للعميل بزيادة في السعر. يتم تحديد طريقة السداد في العقد وتكون عادة من خلال أقساط.

ينطوي عقد الوكالة على قيام المصرف بتقديم مبلغ محدد من المال لوكيل ما، والذي يقوم باستثماره وفقاً لشروط محددة وبأجر محدد (مبلغ مالي مقطوع أو نسبة من المبلغ المستثمر). وعند حلول موعد الاستحقاق، يقوم المصرف بقبض المبلغ المستثمر من الوكيل بالإضافة إلى معدل العائد المتفق عليه.

أوراق مالية استثمارية

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية من الاستثمار المحتفظ به لحين استحقاقه وهو أصل مالي غير مشتق له دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وفترة استحقاق ثابتة، ولدى إدارة المصرف النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ به لحين استحقاقه. فيما لو قام المصرف ببيع جزء كبير منه، يتم إعادة تصنيف الفئة بكاملها كمتوفرة للبيع.

إن المشتريات والمبيعات المنتظمة للأوراق المالية الاستثمارية يتم احتسابها بتاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الأصل. يتم احتساب الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لحين استحقاقها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة ويتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يتم إيقاف احتساب الأوراق المالية الاستثمارية عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم المصرف بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بتاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم مدى توفر دليل موضوعي على أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في قيمتها. لا يعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض في القيمة إلا عند توفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاحتساب الأولي للأصل ويكون لذلك الحدث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل بشكل يمكن تقديره بشكل موثوق. وعند توفر دليل موضوعي على تكبد المصرف لخسارة انخفاض في قيمة الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بوصفه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي للأداة المالية، بما في ذلك أية مبالغ قابلة للاسترداد من الكفالات والضمانات ويتم احتسابه في بيان الدخل.

إذا نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترة لاحقة، وكان بالإمكان ربط هذا النقص بشكل موضوعي بحدث يحصل بعد أن تم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة (مثل تحسن في التقييم الائتماني للمدين)، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة التي تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

لا تخضع الموجودات التي ليس لها عمر إنتاجي محدد للإطفاء ويتم فحصها بشكل سنوي لتحري الانخفاض في قيمتها. تتم مراجعة الموجودات التي تخضع للإطفاء لتحري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام أيهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي يوجد لها تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (وحدات مكونة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية بخلاف السمعة التجارية التي تعرضت لخسارة الانخفاض في القيمة للعكس المحتمل للانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصا الاستهلاك. تشتمل التكلفة التاريخية على المصاريف المتعلقة مباشرة باقتناء البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائما، فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المصرف فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إيقاف احتساب القيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله. يتم إدراج كافة مصاريف عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم إنفاقها فيها.

يتم حساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها أو المبالغ التي تمت إعادة تقييمها وصولا إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة على النحو التالي:

	عدد السنوات
تحسينات على عقار مستأجر	٧
أثاث وتركيبات ومعدات	٥
مركبات	٥
أجهزة كمبيوتر	٣ – ٧

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند الضرورة بتاريخ كل ميزانية عمومية. عندما تكون القيمة الدفترية لأحد الموجودات أكبر من قيمته التقديرية الممكن استردادها، يتم خفضها مباشرة إلى القيمة الممكن استردادها (يرجى الرجوع إلى فقرة "الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية").

يتم تحديد أرباح وخسائر عمليات الاستبعاد من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية ويتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة. وعند مباشرتها، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات الملائمة ويتم استهلاكها وفقا للسياسات المحاسبية للمصرف.

ودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف

يتم احتساب ودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل المصارف مبدئيا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة.

احتساب الإيرادات

إن الإيرادات من الاستثمار في أدوات التمويل الإسلامي والأوراق المالية الاستثمارية، والتي تشتمل على الرسوم التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العائد الفعلي للأداة المالية، يتم احتسابها في بيان الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى

يتم احتساب إيرادات الرسوم والإيرادات الأخرى من الخدمات المصرفية المقدمة على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

منافع الموظفين

يتم أداء مساهمات التقاعد بخصوص الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة وفقا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

يتم رصد مخصص استنادا إلى كامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقا لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترة خدمتهم حتى تاريخ الميزانية العمومية.

٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

مخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ لدى المصرف التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المرجح خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

نقد ومرادفات نقد

لغرض بيان التدفقات النقدية، فإن النقد ومرادفات النقد تتكون من النقد في الصندوق، والمبالغ المالية في الحسابات الجارية وتحت الطلب والمبالغ المالية الموظفة بفترة استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر.

٣ إدارة المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المصرف إلى تعريضه لمجموعة من المخاطر المالية، وتنطوي هذه الأنشطة على تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة محددة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. إن قبول المخاطر يقع في صلب عمل الخدمات المالية، وتعد مخاطر العمليات نتيجة حتمية لمسبتمبر ة العمل المصرفي. بناءً على ذلك يتمثل هدف المصرف في تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد والتقليل ما أمكن من التأثيرات السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

تعد المخاطر قائمة في أنشطة المصرف، لكن تتم إدارتها من خلال عملية تحديد، وقياس، ومراقبة بشكل مستمر وتخضع لسقوف المخاطر وللضوابط الأخرى.

إن سياسات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر، ولوضع سقوف وضوابط مناسبة للمخاطر، ولمراقبة المخاطر وللالتزام بالسقوف من خلال أنظمة المعلومات الحديثة والموثوقة. يقوم المصرف بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة به بشكل منتظم لإظهار التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل المسبتمبر ات الناشئة.

تتم إدارة المخاطر بواسطة قسم إدارة المخاطر وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتولى قسم إدارة المخاطر المسؤولية عن القيام بعملية مراجعة مستقلة لإدارة المخاطر ولبيئة الرقابة. إن أنماط المخاطر الأكثر أهمية التي يتعرض لها المصرف هي مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تشتمل مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات ومخاطر الأسعار. يخضع المصرف أيضاً لمخاطر العمليات. مع ذلك، لا تقوم عملية مراقبة المخاطر المستقلة بمراقبة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة، والتقنية وقطاع العمل. تتم مراقبة هذه المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمصرف.

هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية بشكل نهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر، مع ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة بشكل منفصل تتولى المسؤولية عن إدارة ومراقبة مخاطر المصرف.

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن أسلوب إدارة المخاطر بصفة عامة واعتماد الاستراتيجيات والمبادئ الخاصة بالمخاطر.

لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة ("اللجنة")

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في أداء واجباته بشأن ضمان التزام أنشطة المصرف بالقوانين والأنظمة السارية، وبنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وبقواعد السلوك الخاصة بالمصرف.

قسم إدارة المخاطر ("القسم")

يتولى القسم المسؤولية عن تنفيذ واتباع الإجراءات المتعلقة بالمخاطر للتأكد من وجود عملية رقابة مستقلة. يتولى القسم المسؤولية عن اعتماد الائتمان، وإدارة الائتمان، وإدارة المحفظة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات ومراقبة المخاطر بصفة عامة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في كافة أقسام المصرف بشكل دوري من قبل التدقيق الداخلي والذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات

والتزام المصرف بالإجراءات. يقوم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج عمليات التقييم التي يقوم بتنفيذها مع الإدارة، وبرفع تقارير عن النتائج والتوصيات بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

يقوم المصرف بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية تقليدية بخصوص مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات. إضافة لذلك، يستخدم المصرف أيضا تحليلات وطرقا كمية لدعم المراجعات على الاستراتيجيات الخاصة بالعمليات والمخاطر حسبما تقتضي الحاجة. تعكس التحليلات والطرق هذه كلاً من الخسارة المتوقعة المحتمل نشوئها خلال سير العمل العادي أو الخسائر غير المتوقعة في حال حصول حدث غير متوقع استنادا إلى الأساليب الإحصائية المبسطة ومختلف الاحتمالات الناشئة من الخبرة السابقة. يقوم المصرف أيضا بتنفيذ اختبارات التحمل التي قد تنشأ عندما تحصل، فعليا، أحداث قاسية من غير المحتمل حدوثها عادة.

تتم مراقبة وتنفيذ الرقابة على المخاطر بشكل رئيسي فيما يتعلق بالسقوف الموضوعة من قبل المصرف. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمصرف وكذلك مستوى المخاطر التي يكون المصرف مستعدا لقبولها مع التركيز بشكل إضافي على قطاعات عمل مختارة.

خفض المخاطر

كجزء من إدارة المخاطر بصفة عامة، يستخدم المصرف طرقا مختلفة لإدارة التعرضات الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان، ومخاطر معدل الربح، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر العمليات.

يسعى المصرف لإدارة تعرضاته لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة التمويل والاستثمار لتجنب التركيز في المخاطر بدون داعي للأفراد ومجموعات العملاء في مناطق أو قطاعات عمل محددة. يستخدم المصرف الضمانات بشكل فعال لخفض تعرضه لمخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر السوق وفقاً للتوزيع المحدد مسبقاً للموجودات على امتداد الفئات المختلفة للموجودات والتقييم المتواصل للظروف السوقية بخصوص الحركات المتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدلات الربح وحقوق الملكية الدلالية.

بهدف توفير الحماية في مقابل مخاطر السيولة، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وبإدارة الموجودات في سياق سيولة المصرف بشكل عام مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على رصيد جيد من النقد ومرادفات النقد.

ولإدارة كافة المخاطر الأخرى، قام المصرف بوضع إطار عمل تفصيلي لإدارة المخاطر لتحديد واستخدام الموارد لخفض المخاطر.

تركيز المخاطر

تنشأ التركيزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في نشاطات عمل متشابهة، أو في نشاطات في نفس المنطقة الجغرافية، أو تكون لديهم خصائص اقتصادية متشابهة تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل متماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تشير التركيزات إلى التأثر النسبي لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع محدد أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تجنب زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمصرف على إرشادات محددة للتوجه نحو المحافظة على محفظة متنوعة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات في مخاطر الائتمان التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان وتركيزات المخاطر

قياس مخاطر الائتمان

يقوم إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالمصرف بتقييم احتمالية عجز الأطراف المقابلة بشكل منفرد من خلال استخدام أدوات التقييم الداخلي المصممة للفئات المختلفة من الأطراف المقابلة. لقد تم وضع إطار العمل بشكل داخلي وهو يجمع التحليل الإحصائي مع الرأي الصادر عن موظف الائتمان، وعندما يكون ملائماً، يتم التحقق منه من خلال المقارنة مع البيانات المتوفرة خارجيا.

يتم قياس تعرض المصرف لمخاطر الائتمان وفقاً لكل طرف مقابل على حدة، وكذلك وفقاً لمجموعة الأطراف المقابلة التي لها نفس الخصائص. ولخفض التركيز المحتمل للمخاطر، تم وضع سقوف لمخاطر الائتمان وتتم مراقبتها في ضوء تغير الظروف الخاصة بالطرف المقابل والظروف السوقية.

إدارة مخاطر الائتمان

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالمصرف على:

- وضع هيكل الصلاحيات والسقوف لاعتماد التسهيلات الائتمانية وتجديدها؛
- مراجعة وتقييم التعرضات الائتمانية وفقاً لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل الموافقة على منح التسهيلات للعملاء، فيما تخضع عمليات تجديد ومراجعة التسهيلات لنفس عملية المراجعة؛
- تنويع الإقراض والأنشطة الاستثمارية؛
- حصر تركيزات التعرض للمخاطر على قطاعات العمل والمواقع الجغرافية والأطراف المقابلة؛ و
- مراجعة الالتزام بشكل متواصل وفقاً لسقوف التعرض المقررة فيما يتعلق بالأطراف المقابلة، وقطاعات العمل والدول ومراجعة السقوف وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف والاتجاهات السوقية.

المخاطر الخاصة بالالتزامات المتعلقة بالائتمان

يوفر المصرف لعملائه الكفالات وخطابات الاعتماد التي تتطلب قيام المصرف بأداء الدفعات في حال إخفاق العميل في أداء التزامات محددة تجاه أطراف أخرى. تعرض هذه الأدوات المصرف لمخاطر مشابهة لموجودات التمويل والاستثمار وتتم مراقبتها بواسطة نفس عمليات وسياسات الرقابة.

الانخفاض في القيمة وسياسات رصد المخصصات

يتم رصد مخصص لأصل/تعرض محدد عندما يتم اعتبار أن التعرض أو الأصل ذي الصلة قد تعرض للانخفاض في قيمته وعندما لا تغطي الورقة المالية/الضمان القائم التعرض بشكل كامل. يتم رصد مخصص محدد حالما يتم اعتبار أن الاسترداد الكامل لأصل ما أصبح مشكوكا فيه. تساوي قيمة المخصص المحدد المبلغ المطلوب لخفض القيمة الدفترية للأصل وصولاً إلى قيمته المتوقعة القابلة للاسترداد.

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، كان الحد الأقصى لتعرض المصرف لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كما يلي:

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الأرصدة مع البنوك الأخرى	٢,٦٤٧
استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	١,٥٦٢,٥٤٨
ورقة مالية استثمارية	٤٢,٩٩٧
موجودات أخرى	١٠,١٩١
	١,٦١٨,٣٨٣
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٠٨,٧٣٩

يمثل الجدول أعلاه أسوأ سيناريو لتعرض المصرف لمخاطر الائتمان بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، ودون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى محجوزة. وبالنسبة للموجودات ضمن الميزانية العمومية، تستند التعرضات المبينة أعلاه إلى صافي القيم الدفترية كما هي مدرجة في الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، تعرضت ٨٥٪ من استثمارات البنك في أدوات التمويل الإسلامي للبنوك القائمة في الإمارات.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

الاستثمارات أدوات التمويل الإسلامي

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	١,٥٥٨,٣٧٠
متأخرة السداد لكن غير منخفضة القيمة	٣,٢٤٠
منخفضة القيمة	١,٤٣٨
	١,٥٦٣,٠٤٨
ناقصا: مخصص الانخفاض	(٥٠٠)
	١,٥٦٢,٥٤٨

أ - الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي المتأخر سدادها وغير منخفضة القيمة

إنّ الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي المتأخر سدادها لمدة أقل من ٩٠ يوماً لا تعتبر منخفضة القيمة، ما لم تتوفر معلومات تشير إلى عكس ذلك. الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي المتأخرة وغير المنخفضة تتكون مما يلي:

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
المتأخرة لفترة تصل إلى ٣٠ يوماً	٢,٢٩٢
المتأخرة لفترة تتراوح بين ٣٠-٦٠ يوماً	٥٧٨
المتأخرة لفترة تتراوح بين ٦٠ - ٩٠ يوماً	٣٧٠
	٣,٢٤٠

ب- الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي منخفضة القيمة

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي	١,٤٣٨

إعادة النظر في الاستثمار في أدوات التمويل الإسلامي
لم تكن هناك استثمارات كبيرة في أدوات التمويل الإسلامي أعيد النظر فيها خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغييرات في الأسعار السوقية مثل معدل الربح. إن إدارة مخاطر السوق مصممة لحصر مبلغ الخسائر المحتملة في المراكز المفتوحة والتي قد تنشأ نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في معدلات الربح، وأسعار العملات وحركات الأسعار. يستخدم المصرف نماذج ملائمة، استنادا إلى المسبتمبرات السوقية الاعتيادية، لتقييم مراكزه ويستلم معلومات عن السوق بشكل منتظم بهدف تنظيم مخاطر السوق.

يتكون إطار العمل الخاص بمخاطر الأسواق التي تتم المتاجرة فيها من العناصر التالية:

- سقوف للتأكد من عدم تجاوز الأطراف التي تقبل المخاطر إجمالي المقاييس للمخاطر والتركيزات الموضوعة بواسطة الإدارة العليا.
- يتم تنفيذ عمليات تقييم مستقلة لمقارنة الأسواق، وتسوية المراكز ومتابعة وقف الخسائر لمراكز المتاجرة في الوقت المناسب.

إن السياسات والإجراءات وسقوف المتاجرة موضوعة للتأكد من تنفيذ سياسات مخاطر السوق الخاصة بالمصرف بشكل فعال. تتم مراجعة هذه السياسات بشكل دوري لضمان بقائها متوافقة مع سياسات مخاطر السوق الخاصة بالمصرف بشكل عام.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر معدلات الربح نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تصبح مستحقة أو التي تتم إعادة تسعيرها في فترة معينة.

يتعرض المصرف لآثار التقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح والتي نشأت من استثمارات بقيمة ١,٥٦٣ مليون درهم في أدوات التمويل الإسلامي، وقيمة ٤٣ مليون في ورقة مالية استثمارية، وقيمة ٤٠٩ مليون درهم وهي ودائع العملاء وقيمة ٢٨ مليون درهم وهي المبالغ المالية الموظفة بواسطة مصارف أخرى.

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

خلال الفترة الممتدة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، فيما لو ازدادت/نقصت معدلات الربح السائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان الأثر على نتائج وحقوق ملكية المصرف كما يلي:

المنتج	المعيار	الأثر على نتائج وحقوق ملكية المصرف	
		فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
استثمارات في ادوات التمويل الإسلامي	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	١,٩٥٣	٧,٨١٣
ورقة مالية استثمارية	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٥٤	٢١٥
ودائع العملاء	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٥١١	٢,٠٤٥
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف	تغير بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس في معدلات الربح	٣٤	١٣٨

٣ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر العملات

خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، لم يتعرض المصرف لأية مخاطر كبيرة لصرف العملات الأجنبية حيث كانت أغلبية معاملاته بالعملة الوظيفية للمصرف.

مخاطر الأسعار

خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، لم يتعرض المصرف لأية مخاطر كبيرة في الأسعار حيث أنه لم يكن يملك أية أوراق مالية استثمارية خاضعة لمخاطر الأسعار.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بأداء الدفعات عندما تصبح مستحقة ضمن الظروف العادية وظروف التحمل. ولحصر هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر متنوعة للتمويل إلى جانب قاعدة الودائع الرئيسية لدى المصرف، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة التدفقات المستقبلية والسيولة بشكل يومي. يشتمل هذا على تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر ضمانات بدرجة تقييم مرتفعة يمكن استخدامها لتأمين الحصول على تمويل إضافي إذا اقتضت الحاجة لذلك.

إن الأداة الرئيسية لمراقبة السيولة هي تحليل عدم تطابق الاستحقاق، والذي تتم مراقبته على مدى فترات زمنية متعاقبة وضمن العملات الوظيفية. يتم وضع إرشادات للتدفقات النقدية السلبية المتراكمة على مدى فترات زمنية متعاقبة.

التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول المبين في الإيضاح ٢١ التدفقات النقدية مستحقة السداد من قبل المصرف والناشئة عن فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بتاريخ الميزانية العمومية. إن المبالغ المعروضة في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة المتعاقد عليها، حيث يقوم المصرف بإدارة مخاطر السيولة القائمة استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة.

إدارة رأس المال

يقوم المصرف بحساب نسبة المخاطر إلى الموجودات وفقاً للإرشادات الموضوعة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحدد نسبة ١٠% كحد أدنى من إجمالي رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزونة حسب المخاطر. وهذه النسبة تتوافق أيضاً مع تقييم معدل كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ١ والمحتسبة على النحو التالي:

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الشريحة الأولى من رأس المال	
رأس المال	١,٠٠٠,٠٠٠
اقتطاعات من رأس المال	(٢٩,٤٦٧)
مجموع رأس المال	٩٧٠,٥٣٣
الموجودات الموزونة حسب المخاطر	
ضمن الميزانية العمومية	٦٤٨,٢٨٠
خارج الميزانية العمومية	٢٠٨,٠١٩
مجموع الموجودات الموزونة حسب المخاطر	٨٥٦,٢٩٩
نسبة المخاطر إلى الموجودات (%)	%١١٣

٤ نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	٦٢,٥٠١
أرصدة لدى مصارف أخرى	٢,٦٤٧
	٦٥,١٤٨
ناقصا: وديعة إلزامية لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة	(٤٨,٢٢٢)
	(٢١,٨٠٥)
نقد ومرادفات نقد	(٤,٨٧٩)

النقد ومرادفات النقد وكذلك الوديعة الإلزامية غير محملة بربح.

٥ استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
ودائع وكالة لدى مصارف	١,٠٧٥,٠٠٠
معاملات تمويل عن طريق مرابحة	٣٩٣,٠٩٧
تمويل عن طريق مشاركة	٤٠,٦٠٨
تمويل عن طريق إيجارة	٤٦,٢٤١
بطاقات ائتمان	٨,١٠٢
ناقصا: مخصص الانخفاض	(٥٠٠)
	١,٥٦٢,٥٤٨

الاستثمارات في أدوات التمويل الإسلامي محملة بمعدل ربح فعلي يتراوح من ٠,٣٥% إلى ١٣,٥ سنويا.

٦ ورقة مالية استثمارية محتفظ بها لحين استحقاقها

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
صكوك مدرجة	٤٢,٩٩٧

الصكوك صادرة عن مؤسسة قائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة تم تقييمها بدرجة 'أ' من قبل مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني.

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، بلغت القيمة العادلة للصكوك ٥٢,٨ مليون درهم في حين يتوقع المصرف استرداد تدفقات نقدية بقيمة ٦٠ مليون درهم من إطفاء الورقة المالية عند استحقاقها.

الصكوك محملة بمعدل ربح فعلي يبلغ ١٦,٢% سنويا.

٧ ممتلكات ومعدات

	تحسينات على عقار مستأجر ألف درهم	أثاث وتركيبات ومعدات ألف درهم	مركبات ألف درهم	أجهزة وبرامج كمبيوتر ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة						
إضافات والرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩	٣٠,٥٩٧	٨,٣٦٧	٧٩٧	٢٢,٩٤٢	٣,٨١٢	٦٦,٥١٥
الاستهلاك						
الاستهلاك المحمل للفترة والرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩	(٢,٥٧٢)	(٩٩١)	(١٨٨)	(٣,٢٥٥)	-	(٧,٠٠٦)
صافي القيمة الدفترية						
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩	٢٨,٠٢٥	٧,٣٧٦	٦٠٩	١٩,٦٨٧	٣,٨١٢	٥٩,٥٠٩

٨ موجودات أخرى

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
إيرادات مستحقة على استثمارات في أدوات تمويل إسلامي	٩,٣١٦
إيرادات مستحقة على ورقة مالية استثمارية	٨٧٥
إيجار مدفوع مقدما	٥,٦٢٥
سلفيات للموظفين	٥٦٢
موجودات أخرى	١١,٤٨٩
	٢٧,٨٦٧

٩ ودائع العملاء

حسابات جارية	٢٥١,٣٨٥
حسابات توفير	٩,٣١٢
ودائع مبادرة	٢٣٠,٥٨٥
ودائع وكالة	١٦٩,١٧٢
ودائع مضاربة	٢٣,٠٥٨
	٦٨٣,٥١٢

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، كان تركيز ودائع عملاء المصرف بقيمة ١٠٠ مليون درهم تجاه القطاع العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة وكانت محملة بمعدل ربح فعلي يصل لغاية ٥,٥% سنويا.

١٠ مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
ودائع وكالة من مصارف	٢٧,٥٠٠

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، كانت المبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف محملة بمعدل ربح فعلي من ٠,١٥% إلى ٠,٢٥% سنوياً.

١١ مطلوبات أخرى

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
شيكات مصدقة	٢٠,٩٧١
مخصص رواتب ومنافع الموظفين	٨,٥٤٠
ربح مستحق لودائع العملاء والمبالغ المالية الموظفة من قبل مصارف	٧,٢٧١
مطلوبات أخرى	١٦,٤٠٨
	٥٣,١٩٠

١٢ رأس المال

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد منها درهم واحد	١,٠٠٠,٠٠٠

١٣ احتياطي قانوني

يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ١٠ لعام ١٩٨٠ وتعديلاته، تحويل نسبة ١٠% من صافي ربح السنة إلى احتياطي قانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي نسبة ٥٠% من رأس المال المصدر. لا يتوفر هذا الاحتياطي للتوزيع. لم يتم القيام بأي تحويل بخصوص الفترة الحالية حيث سيتم تحديد التحويل بناءً على نتائج المصرف للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

١٤ صافي الفائض من الطرح العام الأولي

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
رسوم طرح عام أولي محصلة بقيمة ٠,٠٢ درهم للسهم الواحد	٢٠,٠٠٠
ناقصاً: مصاريف منفقة تتعلق بالطرح العام الأولي	(١٨,٠٦٤)
	١,٩٣٦

سوف يتم تحويل صافي الفائض من الطرح العام الأولي بقيمة ١.٩ مليون درهم إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح ١٣) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
١٥ إيرادات من استثمارات في أدوات التمويل الإسلامي		
إيرادات من ودائع وكالة لدى مصارف	٩,٢٩٥	٨٠,٧٣٨
إيرادات من معاملات تمويل عن طريق مرابحة	٥,٢٦٤	١٢,٢٣٥
إيرادات من معاملات تمويل عن طريق مشاركة	٧٥٥	١,٢١٧
إيرادات من معاملات تمويل عن طريق إيجارة	٩٧٢	١,٤٣٣
	١٦,٢٨٦	٩٥,٦٢٣
١٦ تكاليف الموظفين		
رواتب وبدلات	١٤,٠٢٠	٦٥,٠٧٣
تكاليف الموظفين المنتدبين	٨٥٥	٨٥٥
مخصص مكافآت تشجيعية	٣٠٦	٦,٥١٦
مساهمة في صندوق التقاعد	٥٥٣	٢,٣١٩
تدريب الموظفين	٢٣	٦٧٥
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	–	١,٧٨٢
أخرى	١,٢٨٣	٥,٣٩٣
	١٧,٠٤٠	٨٢,٦١٣
١٧ مصاريف عمومية وإدارية		
مصاريف إيجار (إيضاح ١٩)	٢,٩٢٣	١٠,٧٢٥
مصاريف تسويق وتصميم وتطوير منتجات واتصالات	١,٢١٥	٨,٤١٠
مصاريف الموظفين المنتدبين	٩٥٦	٤,١٤٣
مصروف رسوم بطاقات خصم وبطاقات ائتمان	٢٣٢	١,٦١٣
مصاريف استشارات	١٥٥	٤,٧٨٠
أتعاب قانونية ومهنية	٢٧	٣٦٠
أخرى	٢,١٠٠	١١,٢٨١
	٧,٦٠٨	٤١,٣١٢

١٨ التزامات وخصوم طارئة

التزامات رأسمالية

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، بلغت الالتزامات الرأسمالية القائمة على المصرف ٥,٣ مليون درهم وسيتم تمويلها في غضون السنة القادمة.

التزامات متعلقة بالائتمان

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالائتمان على التزامات بمنح ائتمان مصممة لتلبية متطلبات عملاء المصرف.

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، ترتبت على المصرف الالتزامات التالية:

	ألف درهم
التزامات بمنح ائتمان	١٩٩,٤٣٣
خطابات اعتماد	١,٤١٥
خطابات ضمان	٢,٥٦٧
	٢٠٣,٤١٥

١٩ معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين، وكذلك الأعمال التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة وموظفو الإدارة الرئيسيون والأعمال التي يسبتمبر ون عليها نفوذاً فعالاً.

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم	الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
المعاملات		
مصاريف إيجار (إيضاح ١٧)	١,٠٣٣	٥,٩٢٣
مكافأة لموظفي الإدارة الرئيسيين	١,٨٧٩	١٥,٧٢٢

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ ألف درهم
الأرصدة	
ودائع العملاء	١٦٩,١٤٩

٢٠ ربحية السهم الواحد

يتم حساب ربحية السهم الواحد الأساسي من خلال تقسيم صافي الخسارة العائدة للمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ درهم
خسارة الفترة من ٨ يناير ٢٠٠٧ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩	(٣١,٤٠٣)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
خسارة السهم الواحد	(٠,٠٣)

لم توجد أية أسهم مؤدية للتخفيض كما بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢١ جدول استحقاق المطلوبات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩		
	حتى سنة واحدة ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
مستحق للمصرف المركزي الإماراتي	٢١,٨٠٥	–	٢١,٨٠٥
ودائع العملاء	٦٨٣,٥١٢	–	٦٨٣,٥١٢
مبالغ مالية موظفة من قبل مصارف أخرى	٢٧,٥٠٠	–	٢٧,٥٠٠
مطلوبات أخرى	٥٣,١٩٠	١,٥٢٩	٥٤,٧١٩
	٧٨٦,٠٠٧	١,٥٢٩	٧٨٧,٥٣٦
التزامات وخصوم طارئة	٢٠٨,٧٣٩	–	٢٠٨,٧٣٩

٢٢ أرقام المقارنة

لا توجد هناك أرقام للمقارنة حيث أن هذه هي الفترة القانونية الأولى للمصرف.